

Distr.  
GENERAL

S/1997/549/Rev.1  
18 July 1997

## مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٥ تموز / يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالوكالة  
للحماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه الرسالة الموجهة لسعادتكم من الأخ أبو زيد عمر دوردة المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية حول موقف مجلس الأمن خلال دورته السادسة عشرة لمراجعة العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعيم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي السندي المنتصر  
نائب المندوب  
والقائم بالأعمال بالوكالة

مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ تموز / يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية  
العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

بإإشارة إلى المداولات التي جرت خلال الدورة السادسة عشرة لمراجعة العقوبات المفروضة جورا على الجماهيرية العربية الليبية بتاريخ ١٠ تموز / يوليه ١٩٩٧، نود تسجيل النقاط التالية:

- تعبير بلادي عن الارتياح العميق للسادة أعضاء مجلس الأمن الذين أعطوا للمراجعة معناها في هذه الدورة، ومكروا المجلس من القيام بدوره على الأقل في المناقشة والتعبير.

- نعبر عن الأسف الشديد لقيام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة باستغلال آلية عمل مجلس الأمن المسماة "توافق الآراء" لمنع المجلس من اتخاذ خطوات عملية، وإفشال الاتجاهات الإيجابية والقناعات التي تشكلت بين أعضائه. وإن استغلال آلية عمل المجلس هو أسلوب دأبت عليه الدولتان لشن فعالية المجلس ومنعه من القيام بمسؤولياته.

- ترحب بلادي بما ورد في رسالتى للأمينين العاميين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وإن ما جاء فيما يعبر عن القناعات العميقية التي تولدت لدى قادة الدول العربية والأفريقية الذين يحاولون منذ البداية إيجاد حل سلمي، عادل ونزيه للمشكل المختلق ضد الجماهيرية العربية الليبية من قبل الدولتين المذكورتين.

- لقد تأكد مجددا من خلال مداولات المراجعة الأخيرة بأن لا مشكلة بين بلادي ومجلس الأمن، بل إن المشكلة هي بين بلادي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما سبق وأن أعلننا مرارا. وإن ادعاء الدولتين من أن المشكلة هي بين الجماهيرية العربية الليبية ومجلس الأمن هو محاولة مكشوفة لتغطية نفسها بالمجلس والاختباء وراءه.

- ولقد تأكد أن من يعيق تنفيذ قرارات مجلس الأمن في شأن قضية لوكريبي هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن إصرار الولايات المتحدة على وجه الخصوص، على تعطيل إجراء المحاكمة يعود لعلمها الأكيد ببراءة المواطنين الليبيين المشتبه فيهم. وأن المحاكمة العادلة والنزيفة سوف تكشف الفاعل الحقيقي الذي تعرف الولايات المتحدة جيدا أنه ليس المواطنين الليبيين، ولا تريد أمريكا الكشف عنه.

إن منع مجلس الأمن من إيفاد لجنة أو مبعوث إلى الجماهيرية العربية الليبية لبحث ومتابعة تنفيذ الفقرة (٢) من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) يؤكد بما لا يدع مجالا للشك ما سبق لنا التعبير عنه، من أن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية هي ليست الكشف عن الجاني الحقيقي لحادث بان آم ١٠٣ المفجع، بل هي نوايا استراتيجية تستهدف النظام السياسي القائم في الجماهيرية، والسيطرة على ثروات الشعب العربي الليبي، خاصة النفط والغاز، وما مسألة لوكربي إلا ذريعة لبلوغ هذه الغاية الاستعمارية.

وأمام كل ما تقدم، فإن الجماهيرية العربية الليبية تود تثبيت الآتي:

أولاً: إنها من جانبها نفذت واستجابت استجابة كاملة لكافة مطالبات قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، بما في ذلك الاستجابة لممثل المشتبه فيهما من مواطنينها أمام محكمة عادلة ونزيهة، من غير أجواء الإدانة المسبقة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسكتلندا.

ثانياً: إن من يمنع التعجيل بعقد المحاكمة، هو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وعليهما وحدهما تحمل تبعات ذلك ومسؤولياته، وكان يجب فرض هذه العقوبات على أمريكا وبريطانيا لعرقلتهما إجراء المحاكمة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن.

وعليه، فإن الجماهيرية العربية الليبية وهي تسجل مرة أخرى احترامها الشديد لمجلس الأمن لترجمة إخطاره بما يلي:

١ - تحفظ الجماهيرية العربية الليبية لنفسها بالحق في اتخاذها ما تراه حافظاً لحقوقها القانونية والسياسية.

٢ - تحفظ بحقها في المطالبة بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء هذه التهمة الباطلة، والقرارات الظالمة المترتبة عليها.

أبو زيد عمر دوردة  
المندوب الدائم  
للجماهيرية العربية الليبية  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

- - - - -